اختر الإجابة الصحيحة الوحيدة لكل من الفقرات التالية

1. الاقتصاد المعياري

أ. يهتم بدراسة ما يجب أن يكون ب. يهتم بدراسة ما هو كائن

ج. يتعلق بالاقتصاد الصناعي د. جميع الإجابات السابقة غير صحيحة

2. دراسة الكيفية التي يتم بموجبها اتخاذ القرارات الاقتصادية المنشأة هي من اهتمامات

أ. الاقتصاد الكلي ب. الاقتصاد الجزئي

ج. الاقتصاد دولي د. الإجابتين (أ) و(ج) كلاهما صحيحة

3. يعتبر حدوث الكساد الكبير دليلاً على

أ.فشل النظرية الكينزية ب. فشل النظرية الكلاسيكية

ج.فشل التدخل الحكومي في الاقتصادية د. صحة توقعات النظرية الكلاسيكية

4. يهتم علم الاقتصاد بدراسة كل ما يلي ماعدا

أ.الظواهر الطبيعية ب. سلوك المستهلكين

ج.باقتصاديات الرفاهية د. علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى

5. الندرة مشكلة

أ.تواجه الفقراء فقط ب. تواجه الفقراء والأغنياء

ج.ليس لها حل د. الإجابتان (ب) و (ج) كلاهما صحيحة

اختر الإجابة الصحيحة الوحيدة لكل من الفقرات التالية

1. جميع توليفات الإنتاج الواقعة على منحنى إمكانيات الإنتاج

أ.يمكن إنتاجها ولكن دون تحقق الكفاءة ب. لا يمكن إنتاجها

ج.يمكن إنتاجها مع وجود موارد عاطلة د. يمكن إنتاجها بكفاءة

2. إذا أمكن زيادة إنتاج السلعة (أ) دون خفض إنتاج السلع (ب) . فمعنى ذلك أن هذا الاقتصاد

أ. كان يستغل موارده بكفاءة ب. لا يواجه مشكلة الفقر

ج.كان يستغل موارده بلا كفاءة د. قد تحرك على طول منحنى (PPF)

3. يعزي الميل السالب لمنحنى إمكانيات الإنتاج إلى

أ. زيادة التكلفة الحدية مع زيادة الإنتاج ب. زيادة الإنتاج مع زيادة العمل

ج. اختلاف إنتاجية وحدات الموارد د. ندرة الموارد

4. يؤدي النمو الاقتصادي إلى

أ. زيادة نسبة البطالة ب. التخلص من مشكلة الندرة

ج. انخفاض الاستثمار د. انتقال منحنى (PPF) إلى اليمين

5. تكلفة الفرصة البديلة للنمو الاقتصادي هي

أ.زيادة التراكم الرأسمالي ب. التضحية بالاستهلاك الحالي

ج. التقدم التقني د. إمكانية زيادة الاستهلاك في المستقبل

1. أي من الفقرات التالية تدخل في حساب الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الدخل

1. شراء وبيع الأسهم والسندات
2. دخل الإيجارات
3. شراء وبيع السلع المستعملة
4. لا شيء مما سبق

2. أحد العوامل المحددة للنمو الاقتصادي الذي يمكن قياسه بصورة مباشرة هو

1. التقدم التقني
2. تكوين رأس المال
3. تحسن نوعية الموارد البشرية
4. تحسن نوعية الموارد الطبيعية

3. يزيد الناتج القومي الإجمالي عن الناتج القومي الصافي بـ

1. حجم الضرائب المباشرة
2. المدفوعات التحويلية
3. الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات
4. إهلاك رأس المال الثابت

4. الدخل الشخصي المتاح يساوي

1. الدخل الشخصي زائداً ضرائب الدخل
2. الدخل الشخصي ناقصاً ضرائب الدخل
3. الدخل الشخصي زائداً إيرادات الأسهم
4. الدخل الشخصي ناقصاً المدفوعات التحويلية

5. مجموع القيم المضافة لجميع المراحل الإنتاجية لسلعة ما

1. يقل عن سعر السلعة في السوق
2. يزيد عن سعر السلعة في السوق
3. يساوي سعر السلعة في السوق
4. يؤدي إلى الاحتساب المزدوج

الاختيار المتعدد

اختر الإجابة الصحيحة الوحيدة لكل من الفقرات التالية

1. تقاس قوة العمل الفاعلة بعدد السكان
   1.في سن العمل زائداً عدد السكان خارج سن العمل
   2.في سن العمل ناقصاً عدد السكان خارج سن العمل
   3.في سن العمل مضروب في معدل المشاركة في القوة العاملة
   4.ناقصاً عدد العاطلين عن العمل

2. إذا كان عدد السكان في سن العمل في الوطن العربي يبلغ 200 مليون وعدد العاملين يبلغ 130 مليون وعدد العاطلين عن العمل يبلغ 15 مليون فإن قوة العمل الفاعلة تبلغ
   1. 200 مليون
   2. 145 مليون
   3. 130 مليون
   4. 15 مليون

3. تسمى البطالة في مرحلة الركود الاقتصادي
   1.بطالة احتكاكية
   2.بطالة دورية
   3.بطالة هيكلية
   4.بطالة مقنعة

4. تبدأ مرحلة الركود الاقتصادي عندما يبدأ ----- في الانخفاض
   1.الإنفاق الاستهلاكي
   2.الاستثمار
   3.الإنفاق الحكومي
   4.الواردات

5. توجد هناك بطالة مقنعة في المنشأة إذا أمكن
   1.خفض عدد العاملين دون نقص في الإنتاج
   2.خفض عدد العاملين دون زيادة في الإنتاج
   3.زيادة عدد العاملين دون زيادة الإنتاج
   4.الإجابتين (أ) أو (ج)

1. يتحدد العرض الكلي بالعوامل التالية ماعدا
   1. كمية الموارد البشرية
   2. كمية رأس المال
   3. الوارد من السلع الكمالية
   4. مستوى التقدم التقني

2. يعتمد الطلب الكلي على
   1. الأسعار
   2. التوقعات
   3. السياسات الاقتصادية الحكومية
   4. كل ما تقدم

3. يعتمد الإنفاق الاستهلاكي على
   1. معدل الفائدة الحقيقي
   2. الدخل المتاح
   3. الدخل المتوقع في المستقبل
   4. كل ما تقدم

4. يعتمد الاستثمار على العوامل التالية
   1. الكفاءة الحدية للاستثمار
   2. معدل الفائدة
   3. التوقعات
   4. كل ما تقدم

5. إذا كان الميل الحدي للاستهلاك يساوي 0.7. وكانت الزيادة المستهدفة في الناتج المحلي الإجمالي هي 3,000 مليون دينار فإن الزيادة المتوقعة في الاستهلاك هي
   1. 1,700 مليون دينار
   2. 2,700 مليون دينار
   3. 2,100 مليون دينار
   4. 3,300 مليون دينار

1. يعني التضخم الركودي جميع الحالات التالية ماعدا
1.ارتفاع معدل البطالة
2.انخفاض معدل التضخم
3.انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
4.ارتفاع كل من معدل التضخم ومعدل البطالة في آن واحد

2. يقصد بالسياسات الاقتصادية لتحفيز العرض الكلي باقتصاد جانب العرض التي تشمل جميع الإجراءات التالية ماعدا
1.تخفيض الضرائب على عائدات الاستثمار
2.تخفيض أسعار الفائدة
3.تخفيض الرسوم الجمركية على السلع الاستثمارية
4.زيادة الضرائب على عائدات الاستثمار

3. يعكس منحنى العرض في المدى البعيد (LAS)
1.الناتج المحلي الإجمالي عند الاستخدام الكامل
2.أقصى مستوى للناتج المحلي الإجمالي يمكن للاقتصاد تحقيقه في المدى القصير
3.الناتج المحلي الإجمالي الذي يمكن إنتاجه عند ثبات مستوى الأسعار
4.مستوى الناتج المحلي الإجمالي النقدي الذي يتعادل مع معدل البطال

4. إذا شهد القطر تحسن في تقنيات الإنتاج. فأي العبارات التالية تكون صحيحة
1.ينتقل منحنى الطلب الكلي (AD) إلى جهة اليمين
2.ينتقل منحنى العرض الكلي في المدى البعيد إلى جهة اليمين
3.يزيد الناتج المحلي الإجمالي الكامن
4.(ب) و (ج) كلاهما صحيح

5. إذا كان الاقتصاد في توازن المدى البعيد. وتوقع رجال الأعمال بعض الخسائر في المستقبل. فأي التغيرات التالية يمكن أن تحدث في المدى القريب
1.انخفاض الناتج المحلي الحقيقي
2.زيادة في مستوى الأسعار
3.انخفاض معدل البطالة
4.زيادة معدل الاستخدام

1. من العوامل التي حد من قدرة البنوك التجارية على التوسع في منح التسهيلات الائتمانية هي

1.زيادة نسبة الاحتياطي القانوني

2.تسرب نسبة من العملة خارج الجهاز المصرفي

3.احتفاظ البنوك التجارية باحتياطيات إضافية تفوق نسبة الاحتياطي القانوني

4.كل ما تقدم

2. الحد الأقصى للتسهيلات الائتمانية التي يمكن أن تمنحها البنوك هو

1.حاصل ضرب الاحتياطي القانوني في المضاعف النقدي

2.حاصل ضرب الاحتياطيات الفائضة في المضاعف النقدي

3.الاحتياطيات الفائضة زائداً المضاعف النقدي

4.الاحتياطي القانوني زائداً المضاعف النقدي

3. إذا كانت الاحتياطيات الجديدة لدى البنوك تبلغ 100 مليون دينار ونسبة الاحتياطي القانوني 5%. فإن الحد الأقصى للتسهيلات الائتمانية الإضافية التي يمكن أن تمنحها البنوك هو

1. 900 مليون دينار
2. 1,900 مليون دينار
3. 00 مليون دينار
4. 95 مليون دينار

4. يمكن أن تساهم البنوك التجارية بصورة غير مباشرة في زيادة حدة التقلبات الاقتصادية من خلال

1. تقليص التسهيلات الائتمانية في فترة الركود الاقتصادي
2. زيادة التسهيلات الائتمانية في فترة الانتعاش الاقتصادي
3. تقليص التسهيلات الائتمانية في فترة الانتعاش الاقتصادي
4. (أ) و (ب)

5. تعتبر البنوك الإسلامية بديلاً منافساً للبنوك التقليدية وذلك لأنها

1. توفر خياراً للتعامل المصرفي بما ينسجم وأحكام الشريعة الإسلامية
2. تعطي عائداً مجزياً بالمقارنة مع البنوك التقليدية
3. أصبحت واسعة الانتشار في الدول الإسلامية وغير الإسلامية
4. كل ما تقدم

1. عندما تقوم البنوك التجارية بشراء السندات الحكومية فإن القروض التي يمكن للبنوك تقديمها
   1. ستزيد بمقدار قيمة السندات
   2. ستنخفض بمقدار قيمة السندات
   3. ستنخفض بأضعاف قيمة السندات
   4. ستزيد بأضعاف قيمة السندات

2. أي من الإجراءات التالية من قبل البنك المركزي يمثل سياسة نقدية توسعية
   1. زيادة معدل الخصم
   2. تخفيض متطلبات الاحتياطي القانوني
   3. بيع السندات الحكومية
   4. تخفيض عرض النقود

3. يشتمل عرض النقد بمفهومه الضيق (M_2) على ما يلي باستثناء
   1. العملة في التداول
   2. ودائع تحت الطلب
   3. الودائع قصيرة الأجل
   4. البطاقات الائتمانية

4. تشتمل مهام البنك المركزي على ما يلي باستثناء
   1. إصدار العملة
   2. الإشراف على البنوك التجارية
   3. تنظيم عرض النقود
   4. قبول ودائع الجمهور

5. استناداً إلى منحنى فيليبس، يؤدي ارتفاع معدل التضخم إلى
   1. انخفاض نسبة البطالة
   2. ارتفاع نسبة البطالة
   3. عدم تغير معدل البطالة
   4. انخفاض معدل الفائدة

1. تؤدي زيادة الضرائب على الدخول وأرباح الشركات إلى
   1. زيادة الاستثمار
   2. انخفاض الاستثمار
   3. زيادة الادخار
   4. زيادة النمو الاقتصادي

2. تستخدم السياسة المالية التوسعية
   1. في فترة الانتعاش الاقتصادي
   2. في فترة الركود الاقتصادي
   3. لمحاربة التضخم
   4. ليس أي مما تقدم

3. تستطيع الحكومة معالجة العجز في الموازنة عن طريق الاقتراض من
   1. البنوك التجارية المحلية
   2. المنظمات المالية الدولية
   3. المنظمات المالية الإقليمية
   4. كل ما تقدم

4. من أهم وسائل السياسة المالية هي
   1. الضرائب والرسوم
   2. الإنفاق الحكومي
   3. معدل الفائدة
   4. (أ) و (ب)

5. من أهم مصادر الإيرادات الحكومية في الأقطار المتقدمة هي
   1. الضرائب على الدخول والأرباح
   2. الرسوم الجمركية
   3. ضريبة المبيعات
   4. ضريبة الإنتاج

1.من أهم مساوئ القيود الحكومية على الواردات أن هذه القيود تؤدي إلى

1.ارتفاع أسعار السلع المستوردة

2.ارتفاع أسعار السلع المنتجة محلياً

3.انخفاض الصادرات المحلية وحدوث عجز في ميزان المدفوعات

4.كل ما تقدم

2.يمكن لقطر معين معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات عن طريق

1.تخفيض سعر العملة المحلية

2.تقليل تكاليف الإنتاج وتحسين النوعية

3.تقليل الواردات من السلع الكمالية

4.كل ما تقدم

3. تؤدي رقابة الدولة على تحويل النقود إلى الخارج إلى

1.ظهور السوق السوداء

2.انخفاض حجم التجارة مع الأقطار الأخرى

3.انخفاض أسعار السلع الاستهلاكية

4.(أ) و (ب)

4. تؤدي التجارة الحرة إلى

1.تحقيق فائض في الميزان التجاري

2.ارتفاع معدلات التضخم

3.زيادة المنافسة وانخفاض أسعار السلع

4.حماية الصناعة الناشئة

5.أي مما يلي يعكس إتمام عملية صادرات غير منظورة بالنسبة للاقتصاد

1.صادرات القطن

2.تحويلات العاملين المصريين في الخارج

3.عوائد السياحة

4.(ب) و (ج)

1. تشير توقعات نمو السكان في العالم في سنة 2025 إلى أن الفجوة بين المستوى المعيشي لسكان الأقطار المتقدمة والأقطار النامية
   1. ستبقى ثابتة
   2. ستتقلص بسرعة
   3. ستتقلص تدريجياً
   4. ستزداد اتساعاً

2. أي من السياسات الاقتصادية التالية تعتبر غير مقبولة بالنسبة للأقطار النامية
   1. الاستثمار في البنى التحتية
   2. تشجيع المواطنين على الادخار
   3. زيادة الاستثمار في التعليم
   4. تخصيص نسبة كبيرة من الإيرادات الحكومية للإنفاق العسكري

3. تبلغ نسبة الأمية بين الكبار في العالم العربي
   1. أقل من 20%
   2. أقل من 30%
   3. أعلى من 40%
   4. أعلى من 70%

4. تبلغ نسبة سكان الأقطار النامية من مجموع سكان العالم أكثر من
   1. 50%
   2. 60%
   3. 70%
   4. 80%

5. تعزى ظاهرة الحلقة المفرغة للفقر إلى الأسباب التالية ماعدا
   1. انخفاض الدخل الفردي
   2. انخفاض الاستثمار
   3. انخفاض نمو السكان
   4. انخفاض الإنتاجية

الفصل الأول
المفاهيم الاقتصادية الأساسية

صواب (ص)، خطأ (خ)	الاختيار المتعدد
1. (خ)	1. (أ)
2. (ص)	2. (ب)
3. (خ)	3. (ب)
4. (خ)	4. (أ)
5. (ص)	5. (د)

الفصل الثاني
المشكلة الاقتصادية

صواب (ص)، خطأ (خ)	الاختيار المتعدد
1. (خ)	1. (د)
2. (ص)	2. (ج)
3. (ص)	3. (د)
4. (ص)	4. (د)
5. (خ)	5. (ب)

الفصل الثالث
الحسابات القومية

1. (ص)	1. (ب)
2. (ص)	2. (ب)
3. (خ)	3. (د)
4. (خ)	4. (ب)
5. (ص)	5. (ج)

الفصل الرابع
الاستخدام الكامل والبطالة

1. (ص)	1. (ج)
2. (ص)	2. (ب)
3. (خ)	3. (ب)
4. (خ)	4. (ب)
5. (ص)	5. (د)

الفصل الخامس
العرض الكلي والطلب الكلي

1. (ص)	1. (ج)
2. (خ)	2. (د)
3. (ص)	3. (د)
4. (ص)	4. (د)
5. (ص)	5. (ج)

توازن الاقتصاد الكلي

1. (خ)	1. (ب)
2. (خ)	2. (د)
3. (ص)	3. (أ)
4. (ص)	4. (د)
5. (ص)	5. (أ)

الفصل السابع
النقود والبنوك

1. (خ)	1. (د)
2. (خ)	2. (ب)
3. (خ)	3. (ب)
4. (ص)	4. (د)
5. (خ)	5. (د)

الفصل الثامن
البنك المركزي والسياسة النقدية

1. (خ)	1. (ج)
2. (ص)	2. (ب)
3. (ص)	3. (د)
4. (خ)	4. (د)
5. (ص)	5. (أ)

الفصل التاسع
السياسة المالية

1. (ص)	1. (ب)
2. (ص)	2. (ب)
3. (ص)	3. (د)
4. (خ)	4. (د)
5. (خ)	5. (أ)

الفصل العاشر
الاقتصاد الدولي

1. (ص)	1. (أ)
2. (ص)	2. (د)
3. (خ)	3. (د)
4. (خ)	4. (ج)
5. (خ)	5. (د)

الفصل الحادي عشر
التنمية الاقتصادية

صواب (ص)، خطأ (خ)	الاختيار المتعدد
1. (خ)	1. (د)
2. (ص)	2. (د)
3. (خ)	3. (ج)
4. (ص)	4. (د)
5. (ص)	5. (ج)